

حوار

أجراه سعود الفضلي وسالم عبدالغفور

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في «كيبكو»

العيار: دعونا من اللطم.. لم يعد يجدي نفعاً متفائل رغم أن الحكومة بنفس طعم ولون سابقتها



تصوير هشام خبيز

• فيصل العيار متفائل هذه المرة بمستقبل الوضع الاقتصادي مع الحكومة والبرلمان الجديدين.. لكن بحذر ووفق شروط

■ **مرزوق الغانم أثبت نجاحه بطريقته وأدائه وأخلاقه**

■ **هند الصبيح سيدة تستحق الإعجاب.. فكما نمدح المخطئ علينا مدح الجادين مثلها**

■ **أنا سعيد بالإنفاق الحكومي السخي على مشروعات البنية التحتية ولكن..!**

■ **أقرب إنجاز ميناء مبارك الكبير وإلى الآن لا نعرف كيف سيستغل**

■ **المبالغة في هواجسنا الأمنية تُفوّت علينا فرصاً هائلة مع العراق وإيران**

■ **علينا التعلم من تجربتي البحرين ودبي والاختيار بينهما**

■ **لا تطبيق فعالاً لوثيقة الإصلاح قبل لجم الهدر ومكافحة الفساد**

■ **كيف نطلب من المواطن شد الحزام وهو يرى الحكومة تبذر الأموال؟!**

■ **على الدولة توفير 10 دنائير من الأموال المهدورة قبل أن تطلب من المواطن ديناراً واحداً**

■ **ملف الفساد أولوية مطلقة.. ويجب حماية المبلغين عنه ومكافأتهم.. نحن نطبق ذلك في مجموعتنا**

فجاء أصحاب النفوذ واشتروا تلك الحقوق وسيطروا على شركات نفطية عملاقة.

• ما الفكرة البديلة؟

- أنا لا أعترض على توزيع الثروة، ولكن هذه الثروة لها سعرها، فلا يجب منح المواطنين أسهما مجانية. وإذا كان القرار بمنحهم أسهما مجانية، فيجب إلزامهم بفترة احتفاظ من 5 إلى 10 سنوات بهدف تعليم المواطن الاستثمار والحد من البذخ الاستهلاكي.

خفض الإنفاق

• هل تعتقد أن خطط التنمية سوف

تتأثر بخفض الإنفاق؟

- لا أرى خفضاً للإنفاق.. أنا سعيد بمشروعات البنية التحتية من جسور وطرق وغيرها.. ولكن ما يزعجني أننا كدولة لدينا تكديس وظيفي ومشاكل بالوزارات التي تعاني ضعف الإنتاجية، ومع ذلك نكني مقرات جديدة ضخمة للوزارات والهيئات العامة للملايين، منها على سبيل المثال مبنى وزارة الأوقاف على الدائري الرابع، أنه شيء خيالي.. ولماذا لا تعطي فرصة للقطاع الخاص؟ الظروف الحالية؟ ولماذا لا تعطي فرصة للقطاع الخاص؟ هناك هدر كبير في تشييد المباني الفاخرة، فتكلفة مبني بنك الكويت المركزي وهيئة الاستثمار على الخليج تتجاوز نصف مليار دينار (قيمة الإنشاءات وسعر الأرض).. فلماذا لا تتخلى الدولة عن التفكير التقليدي وتبيع تلك الأرض الباهظة الثمن وتبني لها في مكان أرخص من الدائري السادس على أراض مملوكة لها بتكلفة بسيطة.

وإذا كان لا بد من مقر حكومية، فلماذا لا تفعل الدولة مثلما تفعل المؤسسات العالمية الكبيرة. تأخذ أماكن متميزة لبعض الأنشطة التي لها علاقة بالجمهور. أما الوظائف المساندة، فتكون في مقر آخرى بمناطق بعيدة أقل تكلفة. وبالمناسبة لهذا المقترح مزايا أخرى، منها تخفيض الازدحام المروري بسبب تكديس الموظفين والمراجعين.

انسحاب الشركات

• كنتم أول من سحب شركات من البورصة، ثم تعدل القانون وتغير مجلس مفوضي هيئة الأسواق وما زالت الشركات تنسحب.. أين المشكلة؟

- لا ننكر أن هناك تغييراً وتطويراً في الهيئة

فلماذا لا يتم اختيار أكبر 150 شركة تجارية بالعراق كبداية ويتم منحها تسهيلات في الميناء؟

- إذا كان هناك من يعتقد أن الظروف السياسية لا يسمح فانا أقول دعنا نكون واقعيين ونعطف مما يحدث حولنا. فالبحرين كانت مركزاً مالياً في المنطقة ثم تراجعت بسبب الهواجس الأمنية. وفي المقابل الجميع يرى كيف كان الانفتاح مفيداً في دبي كما أن الأردن في وقت من الأوقات أعطى جوازات سفر لتجار عراقيين. والكويت بقدراتها وإمكاناتها وموقعها تتفوق كثيراً، ولا يجب أن ننظر إلى العراق بوضعه الحالي، ففي وقت من الأوقات سيصبح مستقراً.. وعلينا أن نركز على الجنوب الغني.

ولا داعي للاستمرار في هواجسنا الأمنية التي تقوت علينا الكثير من الفرص مع الدول المجاورة مثل العراق وإيران.

ثانياً: كل شيء في الكويت غير النقط الخام يجب تخصيصه على أن تحتفظ الدولة بالنقط الخام فقط كما تفعل أرامكو وغيرها. بهذا تفتح المجال للعمل والأفكار ويكون القطاع الخاص قادراً على التحرك بفاعلية، وفي هذه الحالة أغلب النقط لن يصدر خاماً بل منتجات بقيمة مضافة. بعد ذلك فقط طبق النظام الضريبي وليس قبله.

• ما الذي يمنع خصخصة القطاع

النفطي؟

- النفط ظل لفترات طويلة صندوقاً مغلقاً، وإن كان قد شهد تغييراً طفيفاً بالفترة الأخيرة. فالعقليات نفسها التي تعامل معها لم تتغير منذ 50 سنة، وأنا قلت لهم في إحدى الندوات التي نظمها القطاع النفطي: «أنتم نادي خاص.. خلوه عام شوي». ورغم ما حدث بعد التغيير الذي شهده القطاع بالفترة الأخيرة، لكنه ما زال «شبه ناد خاص».

أنا لا أتهم أحداً بشيء ولكن بإمكانهم أن يكونوا أكثر شفافية وسلاسة عبر التخلي عن الثقافة التي درجوا عليها، فالقطاع يحتاج إلى ثورة في العقلية وطريقة الإدارة عندها ستأتي الأموال الأجنبية قبل المحلية.

• هل ترى أن الصيغة الأنسب هي طرح

الشركات للاكتتاب العام؟

- عندما نتحدث عن اكتتاب عام نتحدث عن بيع من ان الناس لا يدفعون، وإذا اكتتبت تصبح الأسهم مثل النار بيدنا تريد بيعها وإنفاق أموالها على السفر أو «المتخذه»، وللعلم فإن عدداً كبيراً من المليارديرات روسيا اغتنوا من هذه العملية، عندما منحت الدولة المواطنين أسهما مخصصة، ولم يطبقوا الانتظار عليها

أراد فيصل العيار أن يكون متفائلاً هذه المرة. طلب منح الحكومة ومجلس الأمة فرصة للعمل والإنجاز. لأن اللطم الذي ساد طيلة السنوات الماضية لم يجد نفعاً. هذا القول مقرون بالفعل. فمجموعة كيبكو - التي يتولى العيار منصب نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي فيها - وشركاتها، بين الأكثر إيماناً بالكويت ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وما هي اليوم تثبت هذا الإيمان بمشروع جديد ملياري عملاق هو مشروع ضاحية حصّة المبارك. إلا أن التفاؤل يبقى حذراً ومشغوفاً بكثير من الشروط الواجبة الاستيفاء.

يقول العيار إن وثيقة الإصلاح غير قابلة للتطبيق إذا لم تسارع الحكومة إلى لجم الهدر ومكافحة الفساد وتطبيق القانون بعدالة على الجميع. ويؤكد أن طلب شد الحزام على المواطن لا يستقيم إلا إذا بدأت الدولة بنفسها لتعطي النموذج الصالح والقوة الحسنة. ولا يتردد العيار عن انتقاد ما يجري على صعيد الإنفاق الحكومي المهدور، وعلى صعيد سياسات البنك المركزي وإجراءات هيئة الأسواق.. وهو في ذلك لا يخاف لومة لائم ولا يراعي مصالح دون أخرى.. يقول كلمته الصريحة والمباشرة كما دائماً. فيصل العيار الآن يجمع النظرية إلى التطبيق، ولا يتكلم من فراغ. بل لديه أمثلة محددة على كل قضية يتناولها.

لا يتهم جزافاً كما لا يمنح صكوك براءة كيفما اتفق. وعند الضرورة تراه مادحاً مثل مديحه لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوزير هند الصبيح. وتارة لا يخاف مواجهة من يعجز غيره عن مواجهته مثل محافظ البنك المركزي. إلا أنه ليس شخصانياً أبداً أي أنه يكن الاحترام للجميع. لكن كلمة نقده تطل السياسات التي يرى أنها مدعاة نقاش غير محظور مهما كانت حساسيتها وذلك كله للمصلحة العامة بعيداً عن أي تجريح أو تشهير. له آراؤه في الاقتصاد والمال والاستثمار من خبرات تراكمت في مدى أكثر من 3 عقود في خضم تجارب بات بعضها مضرب مثل عند القاضي والدائي. كما كل سنة كان له قبس محطة حوار مع هذا الرجل الشغوف بالقضايا الكبرى الذي اصدر مؤخراً كتاب «مال ورمال». كتاب اراده شامدا على تاريخ الكويت الاستثماري بكل ما حفل هذا التاريخ من إنجازات واخفاقات. والمحطة هذه المرة اتت مع مطلع عام جديد حافل بالصعاب.. واليكم تفاصيل هذا الحوار الشاق والشائق والشيق:

• كيف ترى الحكومة الجديدة؟

- الحكومة الجديدة بنفس لون وطعم سابقتها.. ولكننا نحسن النية بها ونعمل على إمكانية تغيير الأداء وطريقة معالجة الأمور.

• هل أنت مقتنع بهذا الرأي أم أنه من باب التفاؤل؟

- عملية «اللطم» التي سادت بالسنوات السابقة لم تجد نفعاً، وبالتالي فلنخرب التفاؤل لعله يؤتي ثماره.. فمجلس الأمة الحالي يمثل الشعب أكثر والحكومة التي تم تشكيلها وافق عليها المجلس، كما أنني لا أخذ التشاؤم الآن بناء على أحداث سابقة فالوزراء في بداية مهمتهم دعونا نعطهم فرصة.

• وماذا عن مجلس الأمة؟

- جزء كبير من المجتمع لم يكن راضياً عن المجلس السابق، أما المجلس الجديد فيمثل تقريباً كافة أطراف الأمة الحالي يمثل الشعب أكثر والحكومة التي ظهرت بعد الانتخابات لم يكن يجمعها ميراث سابق أو مبادئ مشتركة بحيث تعيق التعاون، وأنا أعول أكثر على رئيس المجلس مرزوق الغانم الذي أثبت نجاحه في طريقته وأدائه وأخلاقياته.. كما أنني من المعجبين بطريقة طرحه ولهذا عليه دور كبير ومهم يتمثل من وجهة نظري في إيجاد مجموعة من الأعضاء قد لا تتفق على كل شيء ولكن على قضايا رئيسية لا تزيد على اثنتين أو ثلاثة ويعملون سوياً على إنجازها.

قضيتان رئيسيتان

• ما القضايا التي يجب التركيز عليها؟

1 - الفساد: يجب وضع هذا الملف كاولوية والأخذ بالاعتبار أن هيئة مكافحة الفساد التي أنشئت حديثاً مبادئها جيدة ولكنها تحتاج إلى وقت لإثبات وجودها، لكن الدولة لديها أدوات كثيرة تستطيع تطبيقها لمكافحة الفساد، منها تفعيل حماية المبلغ عن الفساد whistle-blower وهو مطبق في دول كثيرة، حيث قد يحصل المبلغ عن الفساد على نسبة من قيمة الأموال التي يبلغ عنها.

ومن المعروف أن البيروقراطية وتعقيد الإجراءات يعثران البيئة الخصبة للفساد، فعندما تتعدد الإجراءات يتم البحث عن تجاوزها بالفساد، والحل الوحيد لنجاح الحرب على الفساد هو تسهيل وتبسيط الإجراءات، وكذلك فإن مكافحة الفساد لا تعني وضع عصا في عجلة التنمية، كما فعلت مجالس كثيرة سابقة، حيث وصلوا في درجة المبالغة إلى أنهم اعتبروا كل مستمر «حرامياً» كما أن الفساد أصبح ذريعة ومبرراً للخطأ، فيأتي المخطئ يقول «بات علي أنا». روح وقف الفساد أول شيء.

2 - تطبيق القانون: باعتبار أن تطبيق القانون قادر على تغيير شكل الكويت، ولكن هذا يحتاج إلى فكر وعدالة وإستمرارية في التطبيق.

وبرأيي فإن تطبيق القانون وتسهيل المعاملات واليد القوية في محاربة الفساد هي الحلول السريعة لمعالجة مشاكل الكويت، ومن دونها «رجلنا عرجاء» مهما غيرنا مسميات الإصلاح.

خفض النفقات

• برأيك.. هل خفض النفقات ممكن مع

مجلس الأمة الجديد؟

- ممكن لكن ليس بالسنّة الأولى، فجميع من تكلموا عن ذلك كانوا في أجواء الانتخابات، ولا اعتقد أن هناك طرحاً قوياً ودفاعاً صلباً عن خفض النفقات أو التقشف الآن، سواء في الحكومة أو مجلس الأمة، خصوصاً في السنّة الأولى، ولكن من الممكن أن يحدث ذلك في السنّة الثانية.

• هل وثيقة الإصلاح قابلة للتطبيق؟

- إذا لم تظهر الدولة حزمًا في لجم الهدر، وإذا لم تحارب الفساد من خلال تطبيق القوانين القائمة على الأقل، فسكون هناك صعوبة في تطبيق وثيقة الإصلاح.

• ما التداعيات المترتبة في حال عدم

نجاح التطبيق؟

- حساب الأرقام سهل فيما يخص تراكم العجز وتردي الوضع المالي وخفض التصنيف، وبالتالي الجميع سينأثر. باعتقادي هناك طريقان للإصلاح: الأول أن يتم بائدينا بالتدريج وبسلاسة على المواطن والدولة والقطاع الخاص، والثاني الانتظار إلى أن يفرض علينا وعندنا سيطلب بسرعة وبمروءة وبصعوبة على الجميع، وربما تكون عندئذ باقل قدرة مالية من الآن.

أبو مبارك له «هيئة الأسواق»: الوقت له تكلفة

أثناء حديثه عن تأخر الموافقات من هيئة أسواق المال، قال العيار إن تأخير الموافقة على إصدار سندات من وقت لآخر له ثمن تدفعه الشركات سواء لتغير ظروف الطلب أو لارتفاع الفائدة. وأشار إلى أن تأخر الكويت عن إصدار السندات السيادية بعد رفع الفائدة الأميركية قد يرفع التكلفة بنحو 70 نقطة، ولهذا كان يجب التفكير بالوقت المناسب لدخول الأسواق وفقاً للتوقعات الاقتصادية وهو ما فعلته السعودية حين ذهبت لأسواق السندات بالوقت المناسب.

«المرور» نموذجاً

استشهد العيار خلال تأكيده على أهمية تطبيق القانون في حل مشاكل المجتمع بتطبيق الإدارة العامة للمرور للإجراءات الخاصة بمكافحة عرقلة السير، مشيراً إلى أن المشكلة الأبرز انتهت في يوم وليلة، مطالبا بتطبيق القانون وفي كل الميادين بحزم على الجميع من دون استثناءات..

• ماذا تقول للمواطن الذي تطالبه الحكومة بالتضحية؟

- لا شك أن المواطن عليه التضحية، ولكنه يحتاج إلى مثل أعلى وهو الدولة. فعندما يرى المواطن الحكومة تبذر، ثم تطالبه بشد الحزام، يقول لماذا أنا؟ أنا؟ أنا لست بأغنى منها، ولدي أسرة والتزامات، أما إذا وجد المثل الأعلى فإنه سيبادر إلى ذلك.

• طبقت دول الخليج إصلاحات أقسى

بكثير.. فلماذا لا تستطيع الكويت؟

- ببساطة لأن صوت المواطن الكويتي أعلى من صوت أي مواطن خليجي، كما أنه لا توجد دولة بالخليج قدمت لمواطنيها ما قدمته الكويت لمواطنيها، وهذا جعل الاعتماد على الدولة عادة لن يتخلى عنها المواطن الكويتي.

ردود الأفعال على كتاب «مال ورمال»

قال العيار: جاءت ردود الأفعال على كتاب «مال ورمال» أكبر من توقعاتي، وذلك من كل الفئات، سياسيين واقتصاديين وأساتذة جامعة وكتاب.. كلهم اجتمعوا على شيئين وهما ما كنت أتمناها. أولاً: «المعرفة» لما يحتويه الكتاب من معلومات. ثانياً: أنه لم يتعرض لأحد أو يتهم أشخاصاً بعينهم، بل طرح القضايا الحساسة بكل حيادية. وهناك قيادات نفطية سابقة أبدت إعجابها بحيادية الكتاب هناك صدى واسع بين الشباب وعلى مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، ودعيت من أكثر من أستاذ لعقد ندوات بالجامعة لمناقشة الكتاب.

الهدر: عشرة إلى واحد

بالإشارة إلى الأرقام التي وفرتها الدولة من تطبيق خفض الدعم على البنزين البالغة 40 مليون دينار، قال العيار يجب على الدولة توفير 10 دنائير من أموالها المهدورة مقابل كل دينار تحصله من المواطن، مشدداً على ضرورة وقف الهدر أولاً قبل تحصيل أي دينار من المواطن، وذلك لإثبات سرعة مطالبها، وأنها أي الحكومة فعلت ما عليها ثم يمكنها بعد ذلك مطالبة المواطن بشد الحزام.

سؤالان بلا إجابة

قال العيار: منذ بدء تنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير والسؤال المطروح: هل سيكون بدلاً ليئنا، الشويخ والمنطقة الصناعية، على الأقل لأسباب بيئية تستهدف حماية الجون، الذي يولد أفضل أنواع الأسماك والروبيان. والسؤال الآخر: إذا تم الإبقاء على ميناء الشويخ وميناء الشعبية.. فماذا سيفعل ميناء مبارك الكبير؟



توزيعاتنا لن تقل عن 2015

بسؤاله عن امكانية توزيع «كيبكو» أرباحاً عن 2016، قال العيار: التوزيعات بالنسبة لنا مسألة مبدأ مستمرة فيه ولا اعتقد أنها ستكون أقل من العام الماضي.

عمليات النفط و«الوطني»

بالحديث عن تأثير القطاع المصرفي بتراجع النفط، انتمس العيار قائلاً: الدولة هي من تأثرت وليس البنوك. وقال مداعباً: ربما يكون «الوطني» هو المقصود بالتأثير كونه بنك القطاع النفطي.. مضيقاً: يبقى البنك الوطني أكبر البنوك ولكن الشيء بالشئ يذكر.

«كيبكو» تطبق «whistle-blower»

في إطار حديثه عن مكافحة الفساد وضرورة تفعيل الدولة لقانون المبلغ عن الفساد «whistle-blower»، قال العيار أن مجموعة «كيبكو» تطبق ذلك في شركاتها لتحسينها ضد الفساد رغم أنها من أنظف الشركات بالسوق، مشيراً إلى أن تطبيق هذا الإجراء، الجريء جزء من إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي للشركات.

أرقام الهدر غير مستغربة

حول ما نشرته «القبس» عن مبلغ 1.3 مليار دينار، من الأموال المستحقة للحكومة «لم يتم تحصيلها من مؤسسات وشركات وأفراد»، قال العيار لا استغرب تلك الأرقام.

والبورصة، ولكن المشكلة في رأيي هي في فرض الموافقات المسبقة التي باتت السبب الرئيسي لشكاوى غالبية الشركات. فمن يتقدم مثلاً لإصدار سندات عليه الانتظار لفترة طويلة لا تتحملها طبيعة الأسواق التي تتغير لحظياً. وبعقباتي سر نجاح اسواق المال في سهولة ووضوح الإجراءات والعقوبات، وان تكون الموافقات لاحقة لا مسبقة، ومن يخالف أو يتلاعب يعرف العقاب الذي ينتظره.

ولهذا نرى في هيئة الاسواق المئات من الموظفين ونحتاج إلى تعيين المزيد، لأنها تحت ضغط الموافقات المسبقة.

● هل لديكم نية لسحب شركات أخرى من السوق؟

– لا نية لسحب شركات أخرى، وشركاتنا التي انسحبت كانت لظروف خاصة مثل «الخليج المتحد» المدرج بالبحرين و«الصناعات المتحدة» التي نمتلك فيها بشكل مباشر وغير مباشر نسبة كبيرة، أما «منافع»، فقد انسحبت لأن استراتيجيتها اصبحت غير قابلة للتطبيق.

الخلاصة أن كل شركة بالسوق لها ظروفها الخاصة والأسباب التي جعلها تبقى أو تنسحب، فهناك من يرغب بتقليص النفقات وشركات أخرى بتعدد عن الإجراءات الرقابية وفي مقدمتها الحوكمة.

● هل تعتزمون إدراج شركات بالفترة المقبلة؟

– لا مناخ صحياً لإدراج شركات جديدة، كما أننا نركز حالياً على الحفاظ على المكتسبات التي حققناها في أسواقنا وتوسيع عملياتنا ودعم قدرات بعض الشركات على المنافسة والاستمرار في تحقيق النمو.

صانع السوق

● هل أنتم مهتمون بنظام صانع السوق الذي صدر مؤخراً؟

– قد نتقدم «كامكو» للقيام بدور صانع السوق ولكننا في «كيبكو» مهتمون أكثر بما يخص اقراض الأسهم، فالمجموعة لديها أكبر مخزون أسهم في السوق وبالإمكان اقراضها.

● هل أنتم متفائلون بطرح أدوات جديدة بالسوق؟

– نعم متفائلون، فطرح أدوات جديدة قد يضيف حيوية على السوق ويجعل الربح ممكناً في حال صعود أو هبوط السوق أيضاً مما يقوي التداول، ولكن هذا يعتمد على نوعية الأدوات التي سوف تطرح وطريقة ادارتها ومدى فهم الناس لها.

● كيف تصف أداء بنك برقان؟

– أداء بنك برقان جيد ونتائج خيرة برهان.

المركزي والمخصصات

● ما طبيعة علاقتكم مع «المركزي» خصوصاً ما يتعلق بالمخصصات؟

– مستمرون في استقطاع المخصصات بالتعاون مع البنك المركزي ولكن ما أود الإشارة إليه أن المخصصات لدى البنك، خصوصاً الاحترازية بعد 8 سنوات من الاستقطاع المستمر، اصبحت كبيرة، وهناك طريقتان أمام «المركزي»: اما مواصلة طلب استقطاع المخصصات الاحترازية والتي يتم تجنبها من الأرباح بما يظهر أداء البنوك، كما لو أنه غير جيد ولا تتم الاستفادة منها في زيادة معدلات كفاية رأس المال او بزيادة حقوق المساهمين.

والثاني وهو اقتراح أتقدم به لمحافظة بنك الكويت المركزي بأن يسمح للبنوك بإعلان تلك المخصصات كإرباح وفي نفس الوقت يفرض على البنوك عدم توزيعها. وهنا تتم الاستفادة منها على وجهين تساهم في زيادة معدلات كفاية رأس المال وتظهر أداء البنوك بشكل جيد مما ينعكس ايجاباً على أداء البورصة.

● هل هناك بنوك مركزية أخرى تقوم بذلك؟

– نحن نتعاون مع عدة بنوك مركزية وبعضها يتعامل معنا وفق أسلوب الـ GRANDFATHERING في بعض القضايا، ونلمس تعاوناً جيداً في الهندسة المالية في حين المركزي الكويتي لا ينحو نفس المنحنى ويعتمد التطبيق الجزري للقوانين. فقضية البنوك الأولى هي النمو ولا يمكن إلزام المساهمين سنوياً بزيادة رأس المال.

● هل تعتقد أن جزءاً من كبح جماح البورصة متعلق بسياسة «المركزي» المتحفظة؟

– نعم أحد الأسباب الرئيسية.. وهناك مثال اخر وأكد اجزم انه جزء من أزمة تراجع السوق العقاري الا وهو التطبيق المتعجل لبازل 3 من دون استثناءات. تلك المعايير لم تطبقها بعد الكثير من البنوك في الدول الكبرى او تطبيقها بالتدرج.. علينا ان نعي محدودية اقتصادنا الذي يعتمد على الاسهم والعقار. وسياسات المركزي تؤثر في الائتمين معاً.

نحن مؤمنون

بالكويت.. نستثمر

فيها المليارات..

وخير دليل الآن مشروع

ضاحية حصة المبارك

2017 أصعب

من 2016.. وقد نتأخر

في تحقيق أهداف

مضاعفة الأرباح



نصف مليار دينار

لبناء مقر للبنك المركزي

وأخر لهيئة الاستثمار..

أعتقد أن في ذلك هدراً

مئات الملايين

تُنفق على مباني الوزارات

والإدارات العامة رغم التكدس

الوظيفي وضعف الإنتاجية

إدارة القطاع النفطي أشبه

ببناء خاص أو صندوق

مغلق.. العقلية نفسها

مستمرة منذ عقود

صوت الكويتي

أعلى من صوت أي مواطن

خليجي آخر.. والأكثر تعوداً

على العطاءات الحكومية



البنك المركزي الكويتي يتجاهل الهندسة المالية ويفضل تطبيق الإجراءات الرقابية بحذافيرها

أقترح على «المركزي» السماح بإعلان المخصصات الاحترازية كأرباح غير قابلة للتوزيع

سياسات «المركزي» من أسباب تراجع البورصة والعقار

لماذا الاستعجال بتطبيق بازل 3 في اقتصاد محدود جداً مثل اقتصادنا؟!

لماذا يصبر «المركزي» على ترك انطباع أن في البنوك مشاكل رغم هذا الكم الهائل من تراكم المخصصات؟!

● ما جديد OSN في ما يتعلّق بالتخارج أو الإدراج؟

– لا جديد في هذا الإطار، ولكن الشركة تشغيلية وتعمل بشكل جيد وتحقق إيرادات تصل إلى 800 مليون دولار سنوياً، ونحن حالياً بمرحلة تحسين إضافي لها، نتيجة دخول منافسين للشركة نجمت عنه كلفة للاحتفاظ بعلاقتنا التجارية مع الاستوديوهات العالمية التي دفعنا مبالغ كبيرة للاحتفاظ بها، ونسعى حالياً إلى زيادة نمو OSN لخفض تلك التكلفة الزائدة.

● ماذا عن فكرة البيع أو الاندماج مع مستثمرين قطريين؟

– لا يوجد أي حديث من هذا القبيل حالياً.

● هل ستتطابق نتائج المجموعة مع توقعاتكم في منتدى الشفافية؟

– قريبة من مستوياتها، ولكن عام 2016 كان صعباً.

شركات المجموعة

● هل أفادكم فصل البنك الأردني الكويتي عن مجموعة برقان؟

– نعم أعطى مجالاً لبنك برقان كي يتفلسف ويحقق نمواً.

● هل تفكرون بتكرار هذا الأمر؟

– نحن لا نتوقف عن التفكير لكن لا يوجد شيء نهائي بل مجرد أفكار.

● هل تضرر برقان من تراجع الليرة التركية؟

– الأرقام لا تظهر أثراً كبيراً في نتائج برقان تركيا. كما أننا متحفظون بشكل جيد لأي تداعيات.

أسعار النفط بين «حانا ومانا»

عن توقعاته لأسعار النفط، قال العيار: انها «بين حانا ومانا». كيف نريد الحفاظ على حصتنا في الإنتاج ورفع السعر؟ الأمر يتطلب التنازل عن جزء من تلك الحصص واعتقد أن لدى «أوبك» قناعة بالآ تجاوز الأسعار مستوى 60 إلى 70 دولاراً لاعتبارات عديدة. وسنرى اذا وصل النفط لتلك الأسعار سيرتفع الإنتاج وتعود الاسعار للانخفاض.

الخوف من هجرة الدينار إلى الدولار..

«مصطنع»

بالنسبة لقرار «المركزي» اقتفاء الفيدرالي الأميركي برفع سعر الفائدة ومدى استفادة البنوك، قال العيار: نعم البنوك ستستفيد كما أن أسعار الفائدة المنخفضة غير مفيدة للاقتصاد. فالنمو الاقتصادي بالعالم هش باستثناء أميركا. أما إذا كان هناك خوف من هجرة الدينار إلى الدولار (حجة المركزي لرفع الفائدة) فانه خوف مصطنع، فالدولار في أعلى قيمة والاستثمار به ينطوي على مخاطر ويمكن أن يتراجع.

تعقيدات وطول انتظار

الموافقات المسبقة سببان

رئيسيان لمشكلات غالبية

الشركات المدرجة

لا مناخ صحياً الآن لإدراج

شركات جديدة

مهتمون بإقراض أسهم

شركات مجموعتنا.. وقد

نتقدم لدور صانع السوق

وأتوقع أن يكون 2017 اصعب.

أرباح كيبكو

● كانت توقعاتكم تقضي بمضاعفة أرباح «كيبكو» في 2018 مقارنة مع 2014.. هل ما زالت تلك التوقعات سارية؟

– أتوقع أن يتأخر تحقيق هذا الهدف لعام أو عامين، ولكن سنكون قد حققنا 50% أو 60% من المستهدف، وهي نسب ممتازة قياساً بالسوق وظروف التشغيل وزيادة التكاليف. على سبيل المثال، فإن تطبيق معايير بازل 3 وإصدار سندات بقيمة نصف مليار دولار على مدى 5 سنوات يكلفنا «برقان» نحو 25 مليون دولار سنوياً، ولا نحناج ذلك إلا للوفاء بالمتطلبات الرقابية فقط.

● أين وصل مشروع ضاحية حصة المبارك؟

– بعد كل هذا الوقت، نتوقع قريباً أن تنتهي تراخيص البلدية. وما يشعرني بالحسرة هو التعامل مع المستثمرين بهذه الطريقة، خصوصاً أننا نرغب باستثمار مليارات في الكويت في ظل ظروف السوق الحالية من تراجع النفط وانخفاض العقار. مع ذلك، أود أن أشير هنا إلى أننا في الأونة الأخيرة بدأنا نشعر بروح جديدة في البلدية.

● ما أسباب كل هذا التأخير؟

– إلى جانب البيروقراطية المتجذرة، فالمشروع جديد من نوعه. كل مسؤول أو موظف يريد اتخاذ الطريق الآمن ويكون غالباً الطريق الأطول. فمثلاً عندما طلبنا الحصول على تراخيص القسائم، قال أحد المسؤولين لا بد أن نحصل على موافقة املاك الدولة رغم أنهم في المشاريع الأخرى مطورين آخرين لا يطلعون ذلك، وحالياً سيتم إصدار 82 كتاباً بنفس عدد القسائم للحصول على موافقات وزارة العدل.

إنها البيروقراطية

● تحدثتم عن ظروف السوق الصعبة.. فلماذا تمضون قدماً لتنفيذ مشروع بهذا الحجم؟

– المشروع المتميز الذي نسعى إلى تنفيذه فريد من نوعه في الكويت، وسيكون عليه طلب جيد بصرف النظر عن الظروف الحالية. والحمد لله الطلب الذي يأتينا من المستثمرين يؤكد ذلك، وهذا طبيعي في كل دول العالم، أي ان المشروعات المتميزة لا تتأثر بهبوط سوق العقار، كما اننا في النهاية مؤمنون بالكويت.

أود هنا الإشارة إلى ان المشروع سكني ويتمتع بخدمات متكاملة، وسيوفر فرصاً استثمارية للكويتيين. فمن يملك سيولة لشراء عمارة، ومن يملك سيولة أقل يستطيع الاستثمار في شقة بتسهيلات كبيرة لمدد تصل إلى 15 عاماً تجعل من يدفع المقدم يسد الباقي من الإيجار.

● ما أبرز الشركات التي تقدمت لكم؟

– لدينا 82 قسيمة ستقوم مجموعة «كيبكو» بتطوير أكثر من 50% منها، وهناك حجز من مستثمرين لديهم نفس رؤيتنا لنسبة تصل إلى 35% حتى الآن، ولكننا ننتظر صدور الوثائق والموافقات، ونتوقع ان ما ستقوم على تنفيذه مجموعتنا سيتم إنجازه خلال أقل من 5 سنوات. ونتوقع من المستثمرين الآخرين السرعة نفسها.

● هل ترى ان مقترح السماح بتمك الوافدين العقار الاستثماري يعزز المشروع؟

– بالتأكيد.. فمخج تسهيلات لتملك الوافدين سينعكس على القطاع الاستثماري بشكل إيجابي.

● هل سيتأثر العقار الاستثماري بزيادة الكهرباء في مايو المقبل؟

– نعم كل العقار الاستثماري سيتأثر.. وهنا أود أن أشير إلى أنه بعد العزو مباشرة عرض القطاع الخاص على الدولة إنشاء محطة كهرباء الزور الأولى على أن يبيع لهم الكهرباء بسبعة فلوس للكيلو واط، في حين كانت التكلفة على الدولة حينها نحو 16 فلساً. أيهما أفضل ان ترفع السعر على المواطن من فلسين إلى أربعة أم تخفض تكلفتك من 16 إلى 7 فلوس..؟ هذا الوضع يجب ان يحدث حالياً. فبعدما تخفض الدولة التكلفة إلى القيمة التي عرضها عليها القطاع الخاص عندها يمكنها أن تطالب المواطن بان يتحمل وبالتدرج على مدى سنوات. خلاصة القول ان إدارة المؤسسات بشكل جيد وتقليص الهدر يخفض التكلفة على المواطن.